# الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها ( ١٩١٨ ــ ١٩٣٩ )

عمار الطالبي

**على كثرة الدراسات والابحاث التي تناولت تاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها ، مع تعدد الكتابات التي انصرفت لدراسة هذا القطاع الجماهيري او ذاك من الشعب الفلسطيني ، وهذا الحزب او ذاك ، فان الطبقة العاملة العربية في فلسطين ، وتنظيماتها السياسية والنقابية ، لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي تاريخا وتقييما . واكثر من ذلك فان تاريخ الطبقة العاملة وتطورها وتعابيرها السياسية والاجتماعية والثقافية ، لم يكتب بعد . وما زال الغموض يكتنف قطاعا جماهيريا اخذ تاثيره بالاتساع سياسيا واجتماعيا وعدديا وخاصة في العقد الرابع من هذا القرن وحتى كارثة ١٩٤٨ .**

**وكانت « شؤون فلسطينية » قد نشرت في العدد الخامس ( تشرين الثاني ١٩٧١ ) « ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة العربية في فلسطين في عهد الانتداب » وتنشر هنا مقالا اخر يتناول ذات الموضوع من جوانب اخرى . بيد ان « شؤون فلسطينية » ما زالت تعتقد ان هذا الموضوع بحاجة الى مزيد من الدراسة والمتابعة التاريخية ، ولا يمكن لمقالة او اثنتين ان تقول الكلمة الاخيرة فيه . لذلك تدعو المحللين النقابيين الفلسطينيين الذين كانت لهم تجربة عملية في النقابات العربية في فلسطين قبل ١٩٤٨ ، والباحثين والكتاب العرب الى متابعة كتابة تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ومؤسساتها واوضاعها ، وبتقديم الوثائق والشهادات المتصلة بهذا الموضوع في هذه الفترة او تلك .**

شكلت فلسطين والشرق الاوسط عموما جزءا من عالم المستعمرات ، نظرا الى ان التخلف كان يترجم نفسه في مستوى الانتاجية المنخفضة ، بالقياس الى انتاجية البلدان الصناعية ، ولم يبلغ متوسط دخل الفرد في الشرق الاوسط في عام ١٩٣٩ اكثر من ربع او سبع متوسط الدخل بالنسبة الى الغرب . هذا الفارق يتجلى ايضا في تراوح الاجور ، فالمهاجرون اليهود الغربيون يفرضون ويحصلون على اجور تتناسب مع مستوى الحياة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، اي على اجور مرتفعة جدا قياسا الى الاجور المدفوعة في المنطقة . ان العمال اليهود الذين ينافسون اليد العاملة المحلية الاكثر رخصا ، كانوا مضطرين الى مقاومة استخدام العمال العرب في فروع النشاط الاقتصادي اليهودي ، الامر الذي ادى الى تشكل اقتصاد يهودي مغلق ، ومن ثم بدون منافسة فعالة من الاقتصاد العربي القائم الى جانبه .

بسبب مركزة رؤوس الاموال والنسبة المرتفعة من العمال المختصين في القطاع الاقتصادي اليهودي ، فان « اليشوف » كانت تساهم في عام ١٩٤٤ بـ ٥٩٫٧٪ من الدخل القومي في البلاد ، رغم انها تمثل اقل من ثلث السكان ، ان حصة التجمعات السكانية اليهودية كانت اكثر ارتفاعا في غالبية القطاعات الاقتصادية ، وخاصة القطاعات